

تجلاؤ السيد في حكمه ولو مستوليات اومع الزوجات والثالث
 اي وهو المنصور من جهة الزوجة اي اصالته افعالها والا فيكون
 من جهة الزوج اي عنه مجرد عن اداء افعال الواجب عليه لها ودفع
 معاشرتها بالمعروف ومؤتيها والعسر والمسر وعودتك عن اداء
 افعال الواجب عليها اي دعوا طاعتها وما شرته بالمعروف وتبني
 نفسه له ولا تزمة الممكن وكذا ذلك لا يجب عليه التمسك بها
 اي في الواحدة مطلقا وله في الثانية ابتداء حتم لو عرضت عنك
 اي في الثانية ابتداء وبعد تمام دور من معه وتبين يجب ان لا
 يعطيه اي يتركه جميعه من المبيت عند نفقة المهوران عند
 ولادة بنت ولو به وعه واجب عليه اتمام الدور واللبا وقت
 بقائه وجوبه ان بعد نفقته بقرة وجوبه اية اجمع ابتداء وبعد
 تمام دور بقية في ابتداء ربي الزوجات وتبني يد منه والمراد
 بالزوجات اكل اير قسطا والله ما قسط فان جهنم كان ليرة قدر اربعة
 مرتين ولو مبسطة او مستولدة ولا يوجب في التمسك بها ولا استمتاع
 لغيره لانه لم يوافق وان لم يوافق لم يوافق واقل ثوب القميص واداة
 بيومها ودعا وقنديل وان توفقت في البلاد فلا يجوز ان تزمنها ويجوز
 كونها ليكتسب اولها ولا يجوز ان تزمنها بغيرها فان رزقها
 جارا ولو ما هو في مساهنة وعمل عليه قوله يجوز التمسك بها
 وسهرا وكسنة وكردة ذلك ولا يجوز ان يهتد ببعضه لانه مطلقا
 واجبة اي اكل التمسك الزوج ولو رزقها او صغيرا على وليه
 ولو لم ينفقها او نفقا او نفقا او نفقا ذلك لا يوجبها اي منها ولا يجوز
 له ان يدعو بوضفها كسكنه بعضه من الدار حتى والا يدعو
 بوضفها من في مسكنه والا لا يذهب لبعضه منه الا بالرجع او بوعده
 مثلا



مثلا او لغيره لتعرب كذا اليها او جالها منه الى حريمه من له
 يكن حارسا لها صلاحيته ان اللبس اصله الزمان يتم له علم
 هناك وحكمه ومن عمل في مكانه عمل بحضه وقت راحته ولو كان يعمل
 ليكف قنارح هناك لم يجز ان يجده لواءه منه كليله تابعة وهناك
 مدتبوعا وله فروع عكسه والا عمل يوافق المهور وقت تزول ليل او
 هناك فتامل ليل قال شيخنا صوابه هناك وكان الله يداه يقول
 له يدخل في الفايح اللهم الا ان يعمل كليله مع ما من الله في حقه اصل
 والديا تابع لانه الدخول اليه عمل له عبور الحاجة والى الجور المعزولة
 كمن خوف وكسنة طلق وخوفه يوجب اوجز في وعده ذلك وله
 يقضي قدر زمن العروجه في فان طال عليه او طول هو وقتي
 اجمع على شيخنا وعند العلمة م يقضي الزايد فقط
 كعبادة اي كحور عين مثلا وعنده اي توضع متاع واحدة
 او دفع نفقة او تزويج ضميرا وكذا ذلك كم يمنع من الدخول كما
 الدواهي ان يقول كم يحرم عليه ثم ان طال مكنته بان تواليه في قضا
 اكله برضه كسره عليه عادة او طوله بملوكه مثلا من غير استعجاب
 به فيقضي له ما اطال فسطح ويجرم عليه الدخول بل حاجته ولا هو
 ولا يقضي له ان يطول منه فتامل فان جامع المكان الى وليه
 انه يتولى ولا استمتاع به بصدى جازله الدخول في الرطل ويجرم
 عليه الرطل ولا يقضي له كالتسليم كالتسليم حرمة الرطل لان ذلك لا يلائم
 المظمية به ولو فارقا المظنومة قبل القضا لها كم يسقط حصر
 ويجب عليه عودها اليه بها فان ما تبت سقطت القضا
 وينفذ ما اوله لك بحسب التسوية في الزمنية الدخول في التاب وانما
 تجب في الامسك في حرمه شرك نحو الزوج لعدالة الجماعة في جميع افعالها